رأي القدس

البنك الدولي ورواتب الفلسطينيين

■ حققت الجولة الاوروبية التي اختتمها السيد محمود عباس رئيس السلطة الفلسطينية بزيارة باريس أمرين اساسيين، ستكون لهما تبعات على درجة كبيرة من الأهمية على الارض:

● الاول: ايجاد آلية دولية لصرف رواتب موظفي السلطة الفلسطينية وتعدادهم مئة وخمسون الفاً، من خلال البنك الدولي مباشرة، ودون المرور عبر وزارة المالية الفلسطينية في حكومة حركة «حماس».

● الثاني: الحصول على دعم مالي ومعنوي للحرس الرئاسي الجديد الذي يعمل على تعزيز قوته العسكرية والعددية ليكون القوة الأهم الموازية للأجهزة الامنية الفلسطينية التي من المفترض ان تخضع لحكومة «حماس»، وتتصدى لأي قوة جديدة يمكن ان تتشكل من الحركات المؤيدة لها، مثل «كتائب عز الدين القسام» الجناح العسكري للحركة، ولجان المقاومة الشعبية.

الرئيس الفرنسي جاك شيراك لم ينطق عن هوى عندما اقترح صيغة تكليف البنك الدولي بالقيام بمهمة ايصال الرواتب لموظفي السلطة. فالعاصمة البريطانية لندن استضافت وعلى مدى الاسابيع القليلة الماضية اجتماعات سرية لمندوبين عن الدول المانحة لبحث ايجاد مثل هذه الآلية الدولية، وبما يحول دون تجويع الشعب الفلسطيني.

فالدول الاوروبية تدرك جيداً ان وقف الاموال عن الشعب الفلسطيني سيؤدي الى نتائج عكسية تماماً، من حيث تعزيز الخط المتطرف، وتدمير السلطة، وانهيار الهدنة الحالية التي التزمت بها «حماس» حتى الآن، وعودة العمليات الاستشهادية بصورة اقوى، وتحول غزة الى هانوي جديدة.

حركة «حماس» لا تستطيع معارضة هذه الآلية، وان كانت «غير مرتاحة» لها، لأن معارضتها ستفسر على انها مشاركة في عملية التجويع هذه، ولهذا سارع السيد اسماعيل هنية رئيس الوزراء الفلسطيني الى الترحيب بتصريحات الرئيس شيراك، ولكن بتحفظ، فقد اشترط ان لا تؤثر هذه الخطوة على «سيادة حكومته».

ولكن السيد هنية ربما سيكون اكثر قلقاً، هو وزملاؤه في الحركة، من الدعم الاوروبي والامريكي القوي لتوسيع الحرس الرئاسي الفلسطيني وزيادة عدد افراده وتدريبه وتسليحه وفق المعايير الغربية، لأن هذه القوة الجديدة التي ستتبع الرئيس عباس مباشرة، ستكون موجهة ضد حركة «حماس» والبديل عن الاجهزة الأمنية الاخرى، وربما تكلف في المستقبل، وعندما يشتد عودها بمهمة نزع اسلحة الفصائل الفلسطينية المسلحة.

فاللافت ان قوات «الحرس الرئاسي» هذه بدأت تتولى مسؤولية حفظ الأمن في المعابر الفلسطينية، مثل معبري رفح وايريز في قطاع غزة، ومعبر جسر الملك حسين في الضفة على الحدود مع الاردن.

الولايات المتحدة وحلفاؤها من الاوروبيين كانوا دائماً يعارضون تعدد الاجهزة الأمنية الفلسطينية، ويطالبون الرئيس الراحل ياسر عرفات بضرورة اصلاحها ودمجها في ثلاثة اجهزة فقط، وتبنى مطالبهم هذه الرئيس الحالي محمود عباس، وتأييدهم جميعاً انشاء جهاز أمني جديد يشكل تناقضاً واضحاً في هذا الخصوص.

ما يخشاه المرء ان تتحول المناطق المحتلة الى ساحة مواجهات دموية بين هذه الاجهزة الأمنية المتعددة. فالسيد عباس باتت له قواته الرئاسية الخاصة، وحركة «حماس» تنشئ جهازها العسكري الذي تقول ان هدفه دعم قوات الشرطة وحفظ هيبتها. وقادة الأمن الوقائي السابقون والحاليون يعززون ايضاً جهازهم ويحصلون على تمويل خارجي له، وليس من الصعب التكهن بالمحصلة التي ستؤدي اليها هذه الفوضى.

بالأمس كان تدويل المعابر، واليوم تدويل الرواتب، والقضية الفلسطينية تاهت بين الرواتب والمعابر والحرس الرئاسي. اصبحت قضية اموال وليست قضية شعب تحت الاحتلال.

مصر: قراءة في دلالات يوم «الاثنين الدامي» من الأسبوع الماضي

محمد عبدالحكم دياب *

■ كان يوم الاثنين الماضي واحدا من أسود أيام مصر، ويؤكد أن نهايات المراحل هي أصعبها وأشدها عسرا، ومصر تعيش، على مدى سنتين ماضيتين نهاية حكم حسني مبارك.. وما تبقى منه لا يجد من هو قادر على مواراة سوءاته ودفنه، ومشهد «الاثنين الدامي» يدلل بأن النهاية طالت أكثر من اللازم.. بدأ صباح ذلك اليوم بعدوان وحشي على القاضي محمود عبد اللطيف حمزة.. أسيلت دماؤه وأصيب في أكثر من موضع من جسده، وأهدرت كرامته، وجريمته أنه واحد ممن طالبوا باستقلال القضاء، وكشفوا وأدانوا تزوير الانتخابات الرئاسية والتشريعية الأخيرة، وممن رفضوا أن يكونوا شهود زور على ما جرى فيها، وعلى صور «البلطجة» وانتهاك الأعراض وشراء الأصوات. فما بدأ صباح ذلك اليوم تم استكماله في المساء بتوجيه ضربة موجعة لكل احتياطات ووجود الأمن المكثف، في أكثر المناطق تأمينا وكثافة أمنية، وأكثرها جذبا للسياحة الصهيونية، وهي مدينة دهب في جنوب سيناء.

دهب تبعد حوالي ستين ميلا عن شرم الشيخ، مدينة حسني مبارك وعائلته المفضلة، وعاصمته السياسية والإدارية الخاصة، يعقد فيها اجتماعاته ويلتقي فيها بالزعماء العرب والأوروبيين والأمريكيين والصهاينة والمقربين إلى قلبه وقلب عائلته.. فيها يتجنبون رؤية فقراء العاصمة وكادحيها وساكني مقابرها وعشوائياتها، وتحول بينهم وبين أصوات المطالبين برحيلهم وتنحيتهم.. وفيها يضع خططه لإجهاض العمل الجماعي العربي، وداخل قاعتها يتولى «صهينة» المنطقة العربية. ويطلق أجهزة أمنه لمواجهة الحراك السياسي والاجتماعي الذي تعيشه البلاد. وإن بدا الحدثان متناقضين، إلا أنهما وجهان لعملة واحدة، ضحاياهما من المدنيين الأبرياء، ورمزية الاعتداء على القاضي تعني العدوان على جموع القضاة، ويعني الاستئساد عليهم رسالة واضحة تقول أن ما جرى هو مصير كل من يرفض الاندماج في منظومة الاستبداد والفساد والتبعية، وهي الرد الطبيعي من هكذا حكم على مطالب عادلة ومشروعة.. مؤيدة من فئات وطوائف أخرى عديدة.

والفارق بين موقعتي الصباح والمساء، هو أن الأولى هدفت إسكات العدالة، والثانية حطت من قدر الاستئساد الأمني. في واحد من أهم مناطق التطبيع، وأماكن العلاقة الخاصة بين «الصهاينة» المصريين واليهود.. منطقة هامشية تبعد كثيرا عن تأثير القوى المعادية والرافضة للتطبيع. وبعد أن كانت المشروعات القديمة في مثل هذه المناطق لها طابع عسكري واستراتيجي.. وكانت مواقع دفاع وحماية، إلى حزيران (يونيو) 1967، وكانت على المستوى الصناعي بيئة مناسبة للصناعات التحويلية والتعدينية والاستخراجية، وأضحت المشروعات المقامة عليها الآن وفق استراتيجية أخرى.. تخدم التطبيع وتقيم مشروعات مشتركة مع الدولة الصهيونية. وهذا النشاط «الاستراتيجي» الجديد جاء على حساب أبناء المنطقة، وقد غدوا محل شك، لعلاقتهم التاريخية بفلسطين، وانخراطهم في «منظمة سيناء العربية» وبلائهم فيها بلاء حسنا في مقاومة الاحتلال الصهيوني، وبرز دورها أثناء حرب الاستنزاف المنسية.

في الصباح إرهاب دولة بوليسية بأجهزتها وبلطجيتها. وفي المساء إرهاب متطرفين متشددين، كل بطريقته.. أمن يستخدم القوة المفرطة لمواجهة مواطنين عزل من أي سلاح، وهو نفسه عاجز، في موقع آخر، أمام جماعات وعناصر محدودة للغاية ترد على عنفه واستئساده بعنف مضاد، ترجمة لقانون معروف يقول بأن العنف يولد العنف.. ويضيع الأبرياء، بين عنف «الحكم العائلي» وعنف التطرف الديني. والمسؤول أو الحاكم، الذي يلجأ إلى العنف والبطش ويضعه فوق القانون يهيئ بيئة ملائمة وظرفا مناسبا لرد فعل من العنف، على نفس المستوى، ومثل هذا المسؤول أو الحاكم غير جدير بتقلد منصب أو تحمل مسؤولية، إلا أن دلالة هذا الحادث، وما سبقه من حوادث، في طابا وشرم الشيخ تبين أن الطعنات متواترة في الأماكن الأكثر تأمينا وتحصينا، وتشير إلى أن مهمة حماية حسني مبارك وعائلته ومواليه أصبحت صعبة للغاية، على الرغم مما يحشد لها من قوة ومال، ويثبت أن الأمن لا يوفره الاستخدام المفرط للقوة، ولا بالملاحقة المستمرة للمعارضين، وأحداث دهب.. الثالثة في سلسلة بدأت بطابا في تشرين أول (اكتوبر) 2004، ومرت على شرم الشيخ في تموز (يوليو) العام المضي، وتتكرر مرة أخرى في موقع من نفس المنطقة، تأتي كلها في مناسبات، ترتفع فيها درجة الاستعداد الأمني إلى أعلى معدلاتها القصوى!!.

ونحن من أتباع مدرسة لا تفصل بين ما حدث وما يجري على جبهات أخرى، فما تم على الجبهة الاقتصادية، وبمقتضاه تمت تصفية المنشآت الصناعية والانتاجية الكبرى، أو التنازل عنها مجانا، ونقل ملكيتها إلى محتكرين وأجانب، صهاينة وغير صهاينة. وكلها منشآت بنيت بعرق وأموال الشعب، وخاض من أجلها معارك لا تقل عن معارك التحرير والمقاومة، وسقط من أجلها ضحايا في أكثر من موقع، وصحبها أكبر عمليات النهب المنظم، في التاريخ المصري، وبطالة متفاقمة، وهذا وضع البلد على شفير الإفلاس، وعلى الجبهة الأمنية جاء توفير الأمن لـ«عائلة مبارك» مشفوعا بالترخيص للأجهزة المعنية بازهاق الأرواح والقتل شبه العمد للمصريين، تحت التعذيب في أقسام الشرطة والمعتقلات والسجون، أو تحت وطأة الإهمال والجشع.. كان آخرها حادث غرق عبارة البحر الأحمر، وما سبقه من حوادث، لقطار الصعيد، أو لمسرح بني سويف أو غيره. ويزيد الأمر تعقيدا بالمعالجات الأمنية لمشاكل ومصاعب أكبر من حجم الأمن وطاقته ودوره، مثل إمساك وزارة الداخلية بملف الجماعات الدينية، بما فيها ملف الأقباط.. وكلما ارتفعت وتيرة الخراب والدمار والنهب والفساد زاد معها التوتر الاجتماعي، وأدت المعالجات الأمنية لجعل الفتنة الطائفية تعبيرا شيطانيا عن هذا التوتر، ومن رحم كل فتنة تولد أخرى. فلا هذه المعالجات أوصلت مصر إلى بر الأمان، ولم يخفف تدخل أجهزة الأمن من وطأة المشكلة.. وكان على حسني مبارك أن يتعلم مما يراه ويعيشه.. أجهزة أمن، بهذا الحجم الضخم وميزانياتها مفتوحة بلا حساب، وتفشل في تنظيم وضبط المرور في القاهرة، لا يمكن لها أن تكون قادرة على معالجة مشاكل بهذا التعقيد وتحمل قدرا كبيرا من الحساسية؟!!.

المعالجات البوليسية سبب حقيقي في انتشار التسيب، وقد يؤدي هذا التسيب إلى اندلاع فوضى «غير خلاقة» في المستقبل القريب، إذا لم يتمخض الحراك الجاري عن شيء يضبط التطورات ويحكم الأحداث. وهنا علينا أن ندرس بعناية حالة اليأس التي بدأت تدب في نفوس «عائلة مبارك». فقصورها، حتى الآن، عن فرض مخططها في الاستمرار والتوريث، وهو أمر كانت تتصوره سهلا يدفعها إلى اللجوء إلى ما يعرف في العلم العسكري الغربي بنظرية «الأرض المحروقة».. فالمقاومة العنيدة للمخطط أشاعت بينها اليأس، وفقدان الأمل، ولأنها تأبى أن تريح وتستريح، بترك الحكم والرحيل بهدوء، ومع عقلية حسني مبارك، المؤمن بأن «النعمة تخص والنقمة تعم»، وبعد أن حصل لعائلته على كل «النعمة».. من نفوذ ومناصب وثروة، فيجب أن يكون نصيب من لا يرضى بهذه القسمة النقمة الكاملة، ويتصور أن هذا الفهم يمنح انتقامه شرعية، يبرر بها تصرفه. ومن المعروف أن نظرية الأرض المحروقة تأخذ بها القوات المعادية بعدما تغزو بلدا أو تحتل أرضا، وفور أن تشعر بعدم قدرتها على الاستمرار والاستقرار، بفعل وطأة ضربات المقاومة العنيدة من أهل البلاد وأصحاب الأرض. وفور سيطرة هذا الشعور تضطر للانسحاب فتقضي على كل شيء، حدث هذا في الجزائر مع الانسحاب الفرنسي، وفي فيتنام قبيل الانسحاب الأمريكي، وهو المتوقع أن يحدث في العراق مع انسحاب قوات الغزو الصهيو أنكلو أمريكي، ويبدو أن مقدمات تطبيق هذه النظرية بيننا دون أن نتنبه، فالمبيدات المسرطنة ونشر الأوبئة، والإهمال المتعمد والتلوث، وتدني الخدمات الصحية بتوجيهات رسمية من رأس الدولة يمكن تفسيرها وفق هذه النظرية!!.

وهناك مؤشرات جديدة تقول بأن حسني مبارك وهو يطبق هذه النظرية، يعكس رؤيته المعتادة عند معالجة أمر من الأمور. فهو موقع بتطبيق العقاب الجماعي، وعليه لن يبقي مصنعا قائما، ولا مزرعة صالحة، ولا دولة قادرة، ولا سلطة لغيره أو لمن يأتي بعده، ولا خزانة عامرة، ولا مجتمع متماسكا، ولا حياة مستقرة، ولا جيش قادرا. وكل ذلك لكسر الشعب والتمكن منه، وفرض الهزيمة النفسية عليه أمام جحافل الأمن والبلطجة.

وإذا ما فلحت هذه النظرية فسوف ينجز ما يسعى إليه أعداء المنطقة فتتفتت وتتفكك، لتصاغ من جديد على قواعد التقسيم العرقي والطائفي والعشائري، وتصبح منطقة أقليات قابلة للتشظي، على غرار منطقة البلقان ويوغوسلافيا السابقة. ونظرية «الأرض المحروقة» تنجح إذا ما اشتعلت الفتن من كل نوع.. سياسيا واجتماعيا وأخلاقيا، فعلى المستوى السياسي أشتعلت الفتنة بين القضاة.. بمكافأة من زور وزيف، ومعاقبة كل شريف وملتزم، قانونا وخلقا، وعلى مستوى الأحزاب أبقاها ديكورية هزيلة.. صارت جزءا من المشكلة بعدما كان المفترض أن تكون جزءا من الحل، وعلى المستوى الاجتماعي فجر حسني مبارك صداما بين المصالح.. مصالحه ومصالح عائلته ومن يرتبط بها من «موالي» ورجال أعمال، تأتي في المقدمة، وعلى حساب مصالح القوى والطبقات الأخرى.. أفقر المصريين، وسرق البسمة من شفاه أطفالهم، وزاد من أعباء الديون عليهم، ومشكلته أنه وهو يغلب الإرهاب والعنف في تعامل الدولة مع المواطن يتصور أن ميزان القوى لن يميل، أبدا، لغير صالح أجهزة الدولة والأمن. إلا أن الفراغ السياسي والمؤسسي، المترتب على هذا التصور يمثل خطرا حقيقيا على الجميع، فمن عاش أحداث «الاثنين الدامي» صباحا ضد القضاة وفي المساء ضد جهاز الدولة والأمن، من المتوقع أن يكون شاهدا على مقدمات فوضى أمنية وحكومية، تبدو مقدمة لفوضى أخرى أكثر اتساعا. وأخطر أنواع الفوضى تلك التي ينتقل فيها القانون من يد القضاء إلى يد الأمن والبلطجة، يصبح القانون الواحد، في هذه الحالة عدة قوانين، وتتوزع إرادة الدولة إلى إرادات. وتنقسم «الجماعة الوطنية» المتآلفة إلى جماعات متناحرة، فتتراجع ثقافة التآخي والحياة المشتركة والمواطنة لتحل محلها «ثقافات الفتنة»، وهي من أهم أسلحة «الأرض المحروقة»، وهذا أخطر ما يواجه مصر، إذا ما استمر حكم حسني مبارك وعائلته أكثر من ذلك.

* كاتب من مصر يقيم في لندن

المثقف العراقي ومعنى الحرية تحت الاحتلال

هيفاء زنكنة *

■ ان هامش الحرية الضيق الذي راود مخيلة بعض المثقفين، في ايام الاحتلال الاولى، اشباعا لحرمان بعد طول اضطهاد او سذاجة او لمنفعة شخصية، سرعان ما تلاشى مع واقع الاحتلال وانتهاكاته المتبدية في كل منعطف تسلكه سلطة الاحتلال. واعني بسلطة الأحتلال ادارته بنوعيها الاجنبي بقيادة الامريكي والمحلي العراقي. فتلاشى الحلم الوهمي بحرية يمنحها المحتل للمثقف مع تشجيع نهب المتاحف والمواقع الاثرية وحرق المكتبات الوطنية والمعارض والممتلكات العامة، مع حماية مبنى واحد فقط لاغير هو وزارة النفط، مع صراخ التعذيب المهول في ابو غريب وبوكا وكروبر، مع تغطية رؤوس المواطنين بأكياس الخيش احتقارا، مع وضع حذاء العسكري المحتل على عنق المواطن اهانة، مع اجبار المرأة على التقاط الصور المهينة لرجال عائلتها عند اعتقالهم، مع اختطاف الشباب ورمي جثثهم بعد التعذيب في الطرقات المهجورة، مع اختفاء المعتقلين في دهاليز ألوية الصقر والذئب والعقرب، مع قصف العمليات المشتركة المساة بالحربة والرعد والصقر الامريكي والنار الحارقة وبوابة الجحيم. مع استخدام الاسلحة المحرمة دوليا وتذويب الاجساد باسلحة تجرب خصيصا في العراق، مع وقوف السفير الامريكي لاملاء اوامره على المنخرطين فيما يسمى بالعملية السياسية، مع كتابة الدستور وهو الوثيقة الاهم في حياة اية امة وفقا لجدولة الانتخابات الامريكية، مع غربلة خدعة الانتخابات الديمقراطية لتتماشى نتائجها مع مواصفات الاحتلال. مع الخراب والاغتيالات والنهب وسلب الموارد الطبيعية. مع بناء أكبر سفارة امريكية في العالم في بغداد تكريسا للاحتلال الى ابد الآبدين. مع تهميش الهامش الى حد ضاقت فيه الحياة فصار هم المواطن الاول هو محاولة المحافظة على البقاء وحماية الاهل.

واختزل الحلم الهامشي الى اجترار لموضوعات تعالج واقعا افتراضيا، يحاول بعض المثقفين تسويقه والترويج له تضليلا. وسلك عدد من المثقفين مسار الهيمنة ابتزازا بمشاعر وعواطف الناس. متجاهلين بان قوات الاحتلال لاتحتضن المخيلة والحياة بل ان المخيلة خطر حقيقي يخشاه المحتل اكثر من سواه. لذلك يوظف المحتل عددا من المثقفين المحليين لاستخدامهم ككاتم صوت ضد ابناء بلدهم ومواطنيهم، ضد الصوت الحر والقلم الباحث عن الحقيقة. وهذا ما يجري عمليا في العراق الآن. فلم يعد العراق المحتل يتسع حتى لبضعة اصوات جريئة. اذ بات الترويع كاتما لزيف الادعاءات الديمقراطية. فهاجر من هاجر وصمت من صمت واعتقل من اعتقل واغتيل من اغتيل. صارت حرية الكاتب شبحا يحتضر.

ها هو الكاتب كمال سيد قادر يعتقل ويصدرالحكم عليه بالسجن لمدة 30 عاما لانه تجرأ وكتب مقالتين على الانترنت عن الفساد المالي والاداري في، «كردستان الديمقراطية»، منتقدا سياسة الحزب الديمقراطي الكردستاني برئاسة البارزاني، وهو نفسه رئيس الاقليم الكردي. واضطر البارزاني الى تخفيض الحكم الى عام ونصف، في محاكمة صورية ثانية، ومن ثم اصدار «العفو» عن الكاتب جراء الضجة الاعلامية العالمية المستهجنة للحكم واسبابه والداعية الى اطلاق سراح الكاتب فورا بلا شرط او قيد. وها هو المدرس والصحافي حويز الحويزي الذي تجرأ فكتب مقالة عن فساد السلطة الكردية المحلية، نشرت في الصحيفة الكردية الاسبوعية هاولاتي، قد القى القبض عليه بتاريخ 17 آذار (مارس) وتعرض للضرب المبرح على أيدي قوات أمن «الحزب الوطني الكردستاني» الذي يرأسه جلال الطالباني، وهو في طريقه الى مركز التوقيف في السليمانية. وهو بانتظار تقديمه للمحاكمة بتهمة كتابة مقالة لا غير. وقد دعت منظمة العفو الدولية في تقريرها المرقم MDE 14/016/2006 الصادر بتاريخ 28 آذار (مارس) وبلهجة حادة «الحكومة العراقية والسلطات الكردية الى العمل على توفير الحماية الكاملة لحق حرية التعبير وان تراجع قوانينها وتشريعاتها الخاصة فيما يخص تجريم الكتاب لممارستهم حق حرية التعبير».

وتجدرالاشارة عند الحديث عن الكتاب المعتقلين الى اطلاق سراح القاص والمترجم محسن الخفاجي، أخيرا، وبعد ثلاثة اعوام من الاعتقال التعسفي في سجن بوكا الواقع في جنوب العراق. وكان الخفاجي قد اعتقل اثر احتلال العراق بفترة قصيرة، وبدون ان توجه اليه اي تهمة رسمية. ومثل معظم المعتقلين في سجون الاحتلال الذين يتجاوز عددهم الثلاثين الف حسب الصليب الاحمر الدولي، لم يتم تقديمه الى المحاكمة، على الرغم من انتهاء التحقيق معه، مما يتنافى مع كل القوانين الدولية والانسانية ولايتطابق مع معاهدات جنيف الصادرة عام 1949 التي تضع القواعد للتعامل مع الذين يتعرضون للاعتقال في الصراعات المسلحة الدولية.

والمعروف ان الاعتقالات العشوائية سواء من قبل قوات الاحتلال او بالاشتراك مع مستخدميها المحليين، واختفاء المعتقلين او توقيفهم لفترات طويلة تتعدى الاشهر، صارت كابوسا مسلطا على رقاب المواطنين، مما دفع منظمة العفو الدولية الى التصريح بأن «الاعتقال التعسفي يخلق جوا من الرعب بين الناس وان معظم المعتقلين ومن بينهم النساء والاطفال هم ابرياء». ونددت الناطقة باسم منظمة الصليب الاحمر الدولي بتعرض المعتقلين العراقيين الى التعذيب والاهانة والحط من الكرامة الانسانية، قائلة: «إضافة إلى معايير قانونية أخرى، فإن القانون الدولي الإنساني يحظر التعذيب وسوء المعاملة في كل الأوقات وبغض النظر عن وضع الشخص المحتجز. ويجب أن تجري التحقيقات المتعلقة بالتقارير عن مثل تلك الاعمال على النحو المطلوب وأن يحال مرتكبوها إلى العدالة. كما يتوجب على سلطات الاحتجاز اتخاذ كافة التدابير اللازمة للحيلولة دون وقوع مثل تلك الإساءات أو تكرارها».

وكنا قد بدأنا في الهيئة العراقية للاعلام والثقافة الوطنية، مع عدد من المنظمات الثقافية في المهجر ومن بينها المنتدى الثقافي العراقي في روسيا الاتحادية وبالاشتراك مع المنظمات المناهضة للحرب والاحتلال في بريطانيا والعالم وخاصة محكمة الضمير ضد الحرب والاحتلال في بروكسل، حملات اعلامية للمطالبة باعادة الحرية المسلوبة الى كل المعتقلين في سجون الاحتلال ظلما ومن بينهم القاص الخفاجي. وفي الوقت الذي لاندعي فيه بان حملتنا هي الوحيدة دفاعا عن المعتقلين او السبب الوحيد في اطلاق سراح بعض المعتقلين الا اننا نعتقد بانها ساهمت في التنبيه الى قضايا المعتقلين الموجودين في السجون اما تحت اشراف القوات العسكرية البريطانية والامريكية او في سجون من دربتهم قوات الاحتلال على التعذيب والاعتقال والقتل، وتساعد الحملة المستمرة على خلق جو من التضامن الذي سنواصل العمل على ابقاء جذوته ملتهبة مع ابناء شعبنا في كفاحهم من اجل البقاء ومقاومة الاحتلال.

ان الاحتلال الانكلو امريكي ـ الصهيوني المتنكر بأزياء الحرية والديمقراطية وحقوق الانسان البراقة يمارس اقسى الجرائم والانتهاكات بحق ابناء شعبنا جميعا، يوميا، وبلا تمييز. فمن خطف وتغييب للمواطن الى الاعتقالات العشوائية والتعذيب والقتل. من الكتاب والصحافيين الى العلماء والاطباء والاكاديميين. من المواطن الذي يحدث ويقترب صدفة من دبابة امريكية الى من لايتمكن من الوقوف حسب الطلب عند نقاط التفتيش. لمواجهة كل ذلك تصبح مسؤولية المثقف الباحث عن الحقيقة ان يكون أولا مواطنا باحثا ومدافعا عن الحقيقة، صوت المثقف هو صوت المواطن الحر المعتز بكرامته وحريته وهو صوت من يقاوم الاحتلال بكل الوسائل الممكنة، ناشدا الحرية والاستقلال والعدالة للجميع. حينئذ فقط تصبح كلمات قصيدة الالماني مارتن نايموللر صدى لعالم لا نرغب في ان يكون مستقبلنا. وان تصبح أبياته «جاؤوا أولا لاعتقال الشيوعيين فلم أعترض لأنني لم اكن شيوعيا (ثم جاؤوا لاعتقال الاشتراكيين فلم أعترض لأنني لست اشتراكيا) ثم جاؤوا لاعتقال النقابيين فلم أعترض لأنني لست نقابيا (ثم جاؤوا لاعتقال اليهود فلم أعترض لأنني لست يهوديا) ثم جاؤوا لاعتقالي فلم يبق أحد ليعترض من أجلي». وان تصبح قصيدته مثل الاحتلال كابوس سينجلي.

* كاتبة من العراق

عن المجازر... ورحيل الأصدقاء خلسة

د. عبدالوهاب الافندي

(1)

لم أكد أصل إلى الدوحة مطلع الأسبوع الماضي حتى لحقني إلى هناك نبآن فاجعان، بثت أولهما وسائل الإعلام، وجاءني الآخر عبر رسالة هاتفية من صديق ينعى إلي طيب الذكر محمد إسماعيل الأزهري. أما النبأ الأول فكان عن هجوم قوات الشرطة على جماعة من المواطنين المتأثرين ببناء سد مروي أثناء اعتصام سلمي كانوا يقومون به في منطقة أمري احتجاجاً على الإجحاف في حقهم، ومقتل ثلاثة منهم وجرح عشرات آخرين وترويع الآلاف.

(2)

لم نعرف محمد الأزهري ـ رحمه الله وأحسن تقبله ـ سياسياً، بل إن الزمان والمكان باعد بيننا بعد احترافه السياسة ببعض الوقت. ولم نكن نعرفه بصفته ابن الزعيم اسماعيل الأزهري الذي قاد السودان إلى الاستقلال في عام 1956 ثم قضى عام 1970 وهو في سجن الرئيس الأسبق جعفر النميري الذي أطاح بالحكومة الديمقراطية وسجن رموزها. فقد عرفت وإيمان أكثر ما عرفنا محمداً الإنسان المرهف، والفنان والموسيقار حين جمعتنا به وثلة من الأصدقاء سنوات الجامعة، وسعدنا بصحبته زماناً كان يحق من أجمل سنوات العمر عندنا. وقد علقت من تلك الأيام لحظات رائعة منها تلك الليلة التي عزف وغنى لنا فيها في معية أصدقاء أعزاء عند الصديقين المغتربين الآن مثلنا، أسامة فرحان وزوجته سمية، في منزلهما الصغير الكبير في حلة حمد بمدينة بحري، فأبدع وأبدعوا، فكانت ليلة أشبه بليالي ألف ليلة وليلة.

(3)

تذكرت بمجرد سماعي نعي محمد الذي وافاه الأجل بحادث مروري مروع هذا الأسبوع عنوان كتاب «رحيل النوار خلسة» الذي صدر قبل عامين للدكتور محمد عثمان الجعلي في نعي الأديب والناقد والأكاديمي السوداني د. علي المك، وهو نعي تحول إلى عمل أدبي رائع ودراسة تاريخية ـ أدبية اجتماعية لعلي المك وجيله من المبدعين. وكنت قد أعجبت بالعنوان وحسدت صاحبه عليه بمجرد مطالعاتي لمقاطع منه على الانترنيت قبل بضع سنوات، ثم سعدت أكثر عندما وقع الكتاب في يدي مؤخراً.

(4)

كأننا حين نكثر من التحسر على الرحيل المبكر لرفاق الصبا والشباب ننعى أنفسنا، أو نبكي القدر الذي جعل الساحة الثقافية السودانية (وربما السياسية أيضاً) تعيش باستمرار كارثة النهايات المبكرة والعطاء غير المكتمل. لم يكن علي المك الوحيد الذي رحل وهو في أوج عطائه، فقد سبقه إلى ذلك معاوية محمد نور في الثلاثينات، ومحمد عبدالحي، شاعر شعراء السودان الذي شهدناه في أيام الجامعة وهو في عنفوان عطائه ثم كان آخر عهدي به وهو طريح سرير أحد مستشفيات مانشيستر في منتصف الثمانينات. من لم يخطفه الموت من أهل العطاء الثقافي الواعد اختطفته السياسة في بلد السياسة فيه وباء مثل الفقر وموت القلوب. وقد كان من سوء حظنا أن السياسة اختطفت منا محمد الأزهري قبل أن يختطفه منها الموت. ولكن الشهود شهدوا بأن عطاءه في مجال السياسة كان أيضاً واعداً، وأنه كان على وشك أن يزين السياسة بنفس روح الإبداع التي زين بها الفن، وروح الوفاء التي زين بها عوالم أصدقائه.

(5)

إذا كنا كأمة نعاني من كوارث «رحيل النوار» قبل أن تتحول الزهور ثماراً، فإن الموكلين باجتراح الكوارث بيننا من محترفي السياسة لا يعانون من تقصير مماثل، بل يجودون بعلقمهم وزقومهم بأوفى الكيل. وقد صدق ما وقع في أمري أسوأ مخاوفنا، وتحقق ما كنا نحذر منه، وهو تصديق آخر كنا نود لو جاء تكذيباً لنذرنا. وليس على الله بعزيز أن يتجاوز عن معاقبتنا بذنوبنا، فيستبقي لنا أهل العطاء الخير، ويكفينا شر من قل ما يأتي على يديهم من خير وكثر ما فاضت به أيديهم خلاف ذلك.

(6)

ذكرتني إيمان بعد أن بلغنا نعي محمد ببطاقة تهنئة بعيد ميلادي كنت تلقيتها منه في ليلة من ليالي الأنس كان فيها من بين ثلة من الأصدقاء شرفوني بالمشاركة في الاحتفال بذلك اليوم (أيام كنا لا نزال نتذكر أعياد الميلاد ونتمنى أن يتذكرها الناس، عكس ما هو حالنا اليوم). وقد قضينا ليلتنا تلك في أحد ميادين الجامعة ونحن نتجاذب السمر ونتعاطى الشعر والغناء. وقد قرأت على تلك الثلة بعض قصائدي التي لم ألقها على جمع قبل ذلك ولا بعده، فقد انقضى ذلك العهد الجميل مسرعاً ورحل عنا قبل أن نرحل عنه. وكان محمد قد ابتدر تهنئته بعبارة: «في لحظة تقطر أحلاماً طفولية...». وقد اقتبس أحد الأصدقاء تلك العبارة وبدأ بها نعيه محمداً فكتب يقول: «في لحظة تقطر أسىً وتفيض فجيعة». فلم يكن رحيل محمد (ورحيل علي المك وتساقط الأعلام) إلا علامة أخرى على رحيل أكبر: رحيل الجمال والعذوبة والحس المرهف عن عالم يعاني التصحر الثقافي والفكري. وليس مبالغة (عند أصدقائه الكثر) أن يقال فيه ما قال أبوتمام في محمد بن حميد:

توفيت الآمال بعد محمد وأصبح في شغل عن السفر السفر

القدس العربي
يومية سياسية مستقلة
تطبع في لندن ونيويورك وفرانكفورت وتوزع في جميع انحاء العالم
الاشتراكات:
الاشتراك السنوي 450 جنيها استرلينيا في عموم بريطانيا و 750 دولارا امريكيا للوطن العربي وخارج بريطانيا بما في ذلك اجور البريد.

الناشر:
مؤسسة القدس العربي للنشر والاعلان

رئيس التحرير:
عبد الباري عطوان

المقر الرئيسي (لندن): 164/166 كنج ستريت، همرسميث، لندن دبليو 6 او كيو يو
هاتف: 8008 741 0208 (6 خطوط).
فاكس: 8902 741 0208 أو 7637 748 0208
مكتب القاهرة: 43 أ شارع قصر النيل ـ الدور الاول ـ شقة رقم (2). هاتف/فاكس: 3901523(202)
مكتب المغرب: 80 شارع فال ولد عمير شقة 7 الطابق الرابع ـ الرباط. هاتف/ فاكس: 770594(37 212)
مكتب عمان: شارع الصحافة مجمع البداد التجاري الطابق الرابع.
هاتف: 5337920 فاكس: 5337928 (9626)
مكتب باريس: هاتف ـ فاكس: 57364 420 (331)

Al-Quds Al-Arabi
daily Independent News Paper
Published In London, New York and Frankfurt by Al Quds Al- Arabi Publishing LTD
Circulated in Europe, Middle East, North Africa and North America.
Editor In Chief
ABDEL BARRI ATWAN

Head Office (London): 164-166 King Street, Hammersmith, London W6 0QU England
Tel: 0208-741 8008 (6 Lines) Fax: 0208-741 8902 / 748 7637
email: alquds@alquds.co.uk * Internet: www.alquds.co.uk
Cairo Office: 43 a Kasser Al Neel St, First Floor, Flat No (2).
Tel/Fax: (202) 3901523
Morocco Office: 80 Fal Ould Omeir Str. Flat No.7 - Rabat - Morocco
Tel/Fax: (212 37) 770594
Amman Office: Al Sahafa St. Badad Business Complex.
Tel: (9626) 5337920 Fax: 5337928
Paris Office: Tel / Fax: (331) 420 57364